

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الاثنين 8 يونيو 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5736)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - ثراء التجربة البرلمانية الإماراتية

الإمارات اليوم

03 - نموذج مميز في حماية حقوق الطفل

تقارير وتحليلات

04 - إطلاق «الحوثيين» صاروخ «سكود» على قاعدة جوية بالسعودية..
المغزى والتوقيت

المحاور الاستراتيجية في التحرك الإيراني الجاري نحو العراق وسوريا

05 واليمن

06 - بماذا يتفوق قادة «داعش» على قادة الجيش العراقي؟

شؤون اقتصادية

07 - تفاقم عجز ميزان المعاملات الجارية في مصر

من إصدارات المركز

08 - إدارة الأزمات الأمنية

من أنشطة المركز

10 - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ينظم محاضرة حول
«العلاقات العربية-الفرنسية في ضوء متغيرات المنطقة»



ثراء التجربة البرلمانية الإماراتية

تمثل انتخابات المجلس الوطني الاتحادي التي ستقام في الثالث من أكتوبر المقبل خطوة مهمة نحو تعميق التجربة البرلمانية الإماراتية، وتعزيز دور المجلس في مختلف مجالات العمل الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة أن هذه الانتخابات تختلف عن سابقتها، سواء لجهة تطبيق مبدأ الصوت الواحد، أو لجهة التسهيلات الخاصة بالتصويت حتى لمن هم خارج الدولة من خلال السفارات، وهي بلا شك إجراءات تعكس الحرص على تعزيز المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات، وتطوير التجربة البرلمانية، كي تواكب حركة التطور التي تشهدها الدولة على المستويات كافة.

تأتي انتخابات المجلس الوطني الاتحادي في إطار برنامج التمكين السياسي، الذي أعلنه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، في خطابه بمناسبة اليوم الوطني في ديسمبر 2005، ويستهدف تعزيز وتعميق مشاركة المواطنين في الشأن العام ضمن رؤية واضحة تجعل كل خطوة تأتي في وقتها من دون تقديم أو تأخير بما يصب في صالح استقرار الوطن وتنميته وتقدمه. لقد اعتمدت اللجنة الوطنية للانتخابات في اجتماعها الأخير قبل أيام، تفاصيل الجدول الزمني للانتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2015، وأعلنت آليات جديدة لإدارة العملية الانتخابية، حيث تعتزم اللجنة تطبيق نظام التصويت المبكر بفتح المجال لأعضاء الهيئات الانتخابية الذين قد تمنعهم ظروفهم من التصويت يوم الانتخابات بالتصويت قبل يوم الانتخاب لمدة ثلاثة أيام في الفترة من 28 إلى 30 سبتمبر المقبل، من أجل التيسير والتسهيل عليهم وقيامهم بالتصويت، وغيرها الكثير من الإجراءات التي تعكس حرص اللجنة على توفير أعلى معايير الكفاءة والدقة والشفافية في إدارة العملية الانتخابية، وتؤكد في الوقت ذاته أن القيادة الرشيدة حريصة على توفير كل ما من شأنه تعميق المشاركة الشعبية ورفع الوعي السياسي لدى المواطنين والدخول في مرحلة جديدة بمكتسبات إضافية ضمن تطوير التجربة البرلمانية.

تعتبر انتخابات المجلس الوطني الاتحادي منذ بدايتها عن ثراء التجربة البرلمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تتطور وفق رؤية محسوبة ومرتجلة، فقد أسفرت انتخابات عام 2006 عن فوز 20 عضواً يمثلون نصف عدد أعضاء المجلس، فيما قام حكام الإمارات بتعيين النصف الآخر من الأعضاء، ثم جاءت انتخابات عام 2011، لتمثل محطة مهمة على طريق توسيع المشاركة الشعبية، كونها شهدت اتساع القاعدة الانتخابية، التي تضاعفت نحو 20 مرة مقارنة بالانتخابات السابقة، وفي الانتخابات المقرر إجراؤها في أكتوبر 2015، فإن الأخذ بنظام الصوت الواحد سيجعل عملية الاختيار بين المرشحين قائمة على أساس البرامج وليس التكتلات، ما يتيح اختيار أعضاء المجلس على أساس الكفاءة والقدرة على التعبير عن مطالب أبناء الوطن، والدفاع عن حقوقهم، وهذا يصب في صالح تعزيز دور المجلس في ممارسة مهامه المختلفة، الرقابية والتشريعية، وفي كل ما يتعلق بالمصالح الوطنية للدولة داخلياً وخارجياً.

تؤمن القيادة الرشيدة بأهمية المجلس الوطني الاتحادي باعتباره صوت الشعب والمعبر عن طموحاته وتطلعاته، وتحرص على أن يكون إحدى الدعائم الأساسية للتجربة الإماراتية في المشاركة والتنمية، وأن يحافظ على مصالح الوطن في مستوياتها ودوائرها كافة، ولا شك في أن انتخابات المجلس الوطني الاتحادي المقبلة، وبما تتضمنه من إجراءات وآليات جديدة، ستمثل إضافة نوعية لمسيرة التجربة البرلمانية الإماراتية، التي أصبحت نموذجاً في التطور السياسي المحسوب والآمن، لأنها توازن بين الخصوصية الثقافية والمجتمعية للدولة من ناحية، والانفتاح على التجارب الدولية والاستفادة منها من ناحية ثانية.

نموذج مميز في حماية حقوق الطفل

بادرت منظمة الأمم المتحدة في عام 1983 إلى تخصيص يوم من كل عام للفت الانتباه إلى معاناة الأطفال حول العالم من سوء المعاملة وأنواع الانتهاكات كافة، تحت شعار «اليوم الدولي لضحايا العدوان من الأطفال الأبرياء». وبالرغم من أن المبادرة مر على إطلاقها أكثر من ثلاثين عاماً إلى الآن، فإن الانتهاكات ضد الأطفال مازالت مستمرة في العديد من بلدان العالم ومناطقه، الأمر الذي يحتاج إلى وقفة جدية من أجل منعها، ولاسيما أنها باتت تمثل أحد تجليات النزاعات المنتشرة حول العالم، التي تتورط فيها التنظيمات الإرهابية، التي فضلاً عن قتلها وتنكيلها بهم في تلك الدول والمناطق، فإنها تعمل على تجنيد الأطفال قسراً وإجبارهم على حمل السلاح، في واحدة من أبشع صور انتهاكات حقوق الطفل في العصر الحديث. ولا يمكن في هذا الموضع تجاهل ما يتعرض له الأطفال نتيجة الحملات المنظمة للتطهير العنصري الذي يُمارَس في بعض دول ومناطق العالم، كما يحدث منذ فترة ليست بالقصيرة في بورما وفي إفريقيا الوسطى وغير ذلك.

وبرغم أن العالم بذل جهوداً حثيثة من أجل حماية حقوق الأطفال، ووضع مبادئ أساسية لهذا الغرض، ضمن مواثيق الأمم المتحدة، وأطلق العديد من القوانين والتشريعات الدولية في الإطار نفسه، فإن استمرار الانتهاكات التي تهدد حياة الأطفال وأمنهم حتى الآن، ليست إلا دليلاً على أنه مازالت هناك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود لترجمة تلك القوانين والتشريعات والمواثيق إلى آليات عمل وإجراءات قابلة للتنفيذ، ومن ثم إلزام الدول بتطبيقها، من أجل ضمان مستقبل أفضل للطفولة والناشئة، والانتقال إلى عالم أكثر أمناً، ليس للأطفال فقط ولكن لجميع فئات السكان من دون استثناء.

ويعد النموذج الإماراتي في رعاية الطفولة والأمومة نموذجاً استثنائياً يُحتذى به في العالم بأسره، بفضل السياسات التنموية التي انتهجتها القيادة الرشيدة للدولة، عبر رعايتها حقوق الأطفال في التعليم والصحة البدنية والذهنية والسلام الاجتماعي، فضلاً عن اهتمامها بتحسين الأطفال ضد أي نوع من أنواع الانتهاك، بما في ذلك الانتهاكات التي تهدد حقهم في الاستمتاع بطفولتهم. فسنت الدولة من أجل ذلك القوانين والتشريعات التي تجرم عمالة الأطفال وأي نشاط آخر من شأنه أن ينتهك حق الطفل في التعليم وتنمية مواهبه وصقلها، من منطلق وعيها بأن ذلك يعد استثماراً ناجحاً في المستقبل، كونه يبني مواطناً ذا شخصية متكاملة سوية واثقة مفعمة بالحيوية، قادرة على العطاء والإنتاج ومواجهة التحديات.

وعلى المستوى الدولي تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة دوماً على تأكيد ضرورة حماية الطفولة والدفاع عنها ضد مخاطر الحروب والنزاعات وممارسات الاستقطاب الطائفي وغيرها على مستوى العالم. وقد نبهت الإمارات وحذرت مراراً عبر ممثلها لدى الهيئات الدولية، ومن خلال هيئاتها الدبلوماسية ومؤسساتها المدنية والحكومية، من جميع المخاطر التي تنتهك حقوق الأطفال. وتحمل الرؤى الحكيمة لسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة «أم الإمارات»، العديد من القيم والمعاني في هذا الشأن، والتي تؤكد سموها باستمرار من خلال دعوتها المستمرة في المحافل الدولية إلى ضرورة تبني العالم استراتيجيات وآليات عمل واضحة نحو حماية الطفولة والأمومة، ودعم دور الأسرة في حماية الطفل من أي نوع من أنواع الإساءة، وضرورة تطوير تشريعات حقوق الطفل وتنفيذها على المستوى العالمي.

إطلاق «الحوثيين» صاروخ «سكود» على السعودية.. المغزى والتوقيت

إطلاق الحوثيين والقوات الموالية لهم فجر السبت الماضي، صاروخ سكود على منطقة داخل السعودية، دفع محللين إلى البحث في الأهداف العسكرية والسياسية وتوقيت هذا التطور الميداني وتداعياته، على فرص نجاح مؤتمر جنيف المقبل الذي ترعاه الأمم المتحدة لحل الأزمة في اليمن.



معركة برية هي الأولى من نوعها على الحدود السعودية اليمنية المشتركة، استمرت 12 ساعة متواصلة كان هدف الأخيرين منه هو الهجوم على محاور عدة في قطاع جازان ونجران (جنوب السعودية)، وبعد تكبيدها خسائر كبيرة، اضطرت إلى الانتقام من هزيمتها بإطلاق هذا الصاروخ، الذي جاء بعد ساعات من إعلان قوات التحالف هزيمة قوات الحوثيين وصالح يوم الجمعة الماضي، وبعد ساعات من إعلان موافقة حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي والحوثيين على قبول المشاركة في مؤتمر جنيف المقبل، وهو أمر، بحسب محللين، أثار حفيظة الرئيس السابق صالح وبخاصة أن إسماعيل ولد الشيخ أحمد مبعوث الأمم المتحدة الجديد إلى اليمن وقبل توجهه في مهمته إلى مطار صنعاء، قام بزيارة للمملكة العربية السعودية، والتقى الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، ثم غادر إلى صنعاء والتقى بعدد من القيادات الحوثية والمسؤولين في صنعاء إضافة إلى قيادات من حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يترأسه صالح، الذي لم يلتق به المبعوث الأممي، وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي أدت بالرئيس صالح إلى إطلاق الصواريخ.

وما يعزز هذا الرأي، أن التحرك الذي أجراه الحوثيون سواء بالتوجه إلى مسقط قبل أيام أو بالإعلان عن توجهه وفد إلى موسكو أمس، للبحث في تنفيذ قرار مجلس الأمن 2216، الذي ينص على انسحاب الحوثيين من الأراضي التي سيطروا عليها منذ بدء هجومهم العام الماضي، يبدو، بحسب محللين، يتقاطع مع خطط صالح في الهيمنة على المشهد كطرف فاعل.

بحسب المتحدث باسم قوات التحالف العميد الركن أحمد حسن عسيري، فإن التحالف لا يستبعد أن يعتمد الحوثيون إلى إطلاق مزيد من صواريخ «سكود»، التي قدر عددها بنحو 300 صاروخ. وأضاف أن الهجوم الذي استهدف قطاع جازان ونجران السبت الماضي يدل على أن الميليشيات الحوثية والقوات الموالية لصالح اندمجت سوية للقتال على الحدود السعودية الجنوبية.

وبالرغم من أن الصاروخ هو الأول من نوعه الذي استهدف سكان مدينة «خميس مشيط» السعودية الآهلة بالسكان، فإن محللين يرون أن الهدف الرئيسي للحوثيين منه تحقيق مكاسب ميدانية وكورقة للضغط في مفاوضات مؤتمر جنيف المزمع عقده في 14 من الشهر الجاري، في وقت يرجح محللون أن يكون هدف الرئيس السابق علي عبدالله صالح من إيعازه بإطلاق الصاروخ الذي هو في الأصل من ترسانته العسكرية ضد السعودية ذا شقين، أولهما أن القوات والمعسكرات التابعة له قد تكبدت خسائر فادحة في الأرواح والمعدات بسبب هجمات التحالف العربي ضدها، فضلاً عن انشقاق عشرات الضباط عنه والتحاقهم بقوات الشرعية التي يمثلها الرئيس عبد ربه منصور هادي، ولهذا فإن إطلاق الصاروخ جاء لدوافع انتقامية وتأريية من السعودية التي تقود التحالف، كذلك فإن صالح وبعد إدراكه أن لا مكان له للجلوس كطرف في مفاوضات مؤتمر جنيف المقبل، يتصور أن تصعيد الموقف العسكري بهذا الشكل من الصراع قد يوفر له فرصة الإمساك بورقة للضغط على الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وحتى على دول التحالف من أجل الدخول إلى قاعة المؤتمر المقبل، وبكلمات أدق، يسعى صالح للإيحاء أن الصواريخ التي يمتلكها قادرة على إفشال أي اتفاق محتمل أو وقف إطلاق النار يمكن أن يتمخض عن المؤتمر، ما لم يكن هو موجوداً ضمن الأطراف المدعوة للحضور.

لكن عسكريين يعززون إطلاق هذا الصاروخ إلى الهزيمة التي لحقت بالميليشيات الحوثية وقوات الحرس الجمهوري التابعة مباشرة لإمرة علي عبدالله صالح في

المحاور الاستراتيجية في التحرك الإيراني الجاري نحو العراق وسوريا واليمن

التطورات العسكرية الميدانية وتغيير موازين القوى التي حصلت مؤخراً في كل من سوريا واليمن دفعت بإيران إلى التحرك باستراتيجية ذات ثلاثة محاور لإنقاذ حلفائها في هذين البلدين، مركزة على العراق الذي تهيمن ميليشياتها المسلحة عليه.

في الآتي: أولاً، ضمان سيطرة إيران وميليشياتها المسلحة على منطقة النخيب التابعة للأنبار بغية إلحاقها بمحافظة كربلاء التي تضم رفات الحسين بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) من جهة، وتوسيع مساحة سيطرتها العملياتية العسكرية ضد سكان محافظة الأنبار ذات الغالبية السنية، حيث تسعى إيران إلى تهجيرهم وتصفية أي نفوذ لهم في المستقبل.

ثانياً، إن منطقة النخيب تشرف على الطريق الدولي الذي يربط العراق بكل من سوريا والأردن والسعودية، والسيطرة عليها يعني، إبقاء الطريق إلى سوريا مفتوحاً أمام الدعم والإمدادات الإيرانية إلى حلفائها في سوريا ولبنان. ثالثاً، إن تمركز منظومة صواريخ إيرانية بأيدي الميليشيات الشيعية التابعة لها في هذه المنطقة باتجاه السعودية، بحسب مراقبين، يراد منها أن تكون ورقة ضغط ضد السعودية، حيث بإمكان هذه الصواريخ، بحسب محللين، استهداف المناطق السعودية بما فيها المعبر الحدودي عرعر القريب من النخيب، من جهة، وتوسيع طوق النفوذ الشيعي والإيراني حول السعودية من جهة هذه المنطقة إضافة إلى محافظات



البصرة والمثنى والنجف العراقية ذات الحدود المشتركة مع السعودية، وهذه جميعاً تُحكم إيران السيطرة عليها. وفي هذا السياق، فليس من المستبعد البيان الذي أصدره رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي، حاكم الزامل، يوم الجمعة الماضي، مرتبط بهذه التطورات حيث قال فيه: إن الدفاعات العراقية أجبرت طائرات سعودية على الانسحاب من أجواء ناحية النخيب (جنوب شرق محافظة الأنبار) وأضاف أنه «بعد يوم واحد من تحليق الطائرات تم استهداف النخيب بالهاونات وقذائف الكاتيوشا، ما دعا العراق إلى الاستيضاح من الجانب السعودي والتحالف الدولي عن سبب تحليق الطائرات السعودية في منطقة لا توجد فيها عمليات عسكرية»، من دون أن يحدد الجهة التي قصفت الناحية.

القراءة الأولية للتطورات الميدانية في كل من سوريا واليمن تشير إلى أن المعارضة السورية المسلحة وبعد أن نجحت في هزيمة قوات نظام دمشق في مناطق استراتيجية كإدلب وجسر الشغور ومقتل خيرة ضباطه هناك، باتت تهدد مدن الساحل السوري برمته حيث يعدها الأخير معاقل طائفته الرئيسية في البلاد، وفي الوقت نفسه تجري المعارضة المسلحة استعداداتها لخوض معاركها الحاسمة في قلب العاصمة دمشق وريفها، أما على الصعيد اليمني فإن ثمة تقارير تشير إلى أن جلّ القوى اللوجستية التي يمتلكها الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح وميليشيا الحوثيين قد تم تدميرها، فيما تحكّم قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن سيطرتها البحرية والجوية في منع وصول أي إمدادات لوجستية من إيران لحلفائها في اليمن.

ومن هنا، فإن إيران، وإزاء هذه التطورات العسكرية الميدانية، بنت تحركها الاستراتيجي على ثلاثة محاور رئيسية؛ ف فيما يتعلق بحليفها في دمشق، أوعزت على جناح السرعة بإرسال فصائل من ميليشيات شيعية من أفغانستان

والعراق وتحت إشراف وقيادة ضباط ومستشارين من الحرس الثوري الإيراني، مهمتها الرئيسية الحفاظ على دمشق وضواحيها ونظام بشار الأسد من الانهيار.

وبالتزامن مع هذا التحرك، فقد سارعت إيران، بحسب مصادر مطلعة في العاصمة بغداد، بإرسال ضباط كبار في استخبارات الحرس الثوري الإيراني لعقد اجتماعات مع قادة في ميليشيات الحشد الشعبي الشيعية، أبرزهم هادي العامري رئيس ميليشيا بدر الشيعية، وقيس الخزعلي رئيس ميليشيا عصائب «أهل الحق»، وتم الاتفاق على تجهيز الميليشيات «بـ 100 صاروخ أرض-أرض» يطلق عليها اسم «زلزال»، مهمتها التمركز في منطقة النخيب التابعة لمحافظة الأنبار والمحاذية للحدود الشمالية للسعودية. إن أهداف تحرك إيران للسيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية تتمثل

بماذا يتفوق قادة «داعش» على قادة الجيش العراقي؟

أشار بول ماكلييري، مراسل مجلة «فورين بوليسي» في «البنجاجون»، في مقاله في المجلة، إلى أن القوات العراقية والميليشيات الشيعية بدأت في اتخاذ مواقع لها حول مدينة الرمادي التي يسيطر عليها تنظيم «داعش» على أمل استعادتها من مقاتلي «داعش» الذين تمكنوا من طرد القوات العراقية من المدينة بداية الشهر الحالي.



والقيادة الضعيفة والفشل في تزويد تلك المواقع بالأسلحة والذخائر. إن عدم التكافؤ في المهارة العسكرية، والالتزام بالقتال كان أحد الأسباب وراء تهجر القوات العراقية، حيث إن هذه القوات واجهت خلال المعارك قادة من الضباط السابقين الذين يتمتعون بمهارات قتالية عالية وتلقوا تدريباتهم خلال عهد الرئيس العراقي صدام حسين وأمضوا اثني عشر عاماً ما بين الدخول والخروج من محافظة الأنبار لمقارعة القوات الأمريكية والقوات العراقية التي تخضع لقيادات شيعية. وقال أحمد علي زميل بارز في «مركز التعليم من أجل السلام في العراق» ومقره واشنطن، إن هؤلاء الضباط السابقين منحوا بالمقابل حرية نسبية في العمل مع قائد تنظيم «داعش» أبو بكر البغدادي الذي فوض المسؤولية لقادته خلال المعارك. وقد ترعرع هؤلاء الضباط وسط مناطق الأنبار السنية وبتاوت يعرفون تضاريسها بصورة جيدة للغاية. وقال علي «إن مستوى جمعهم للمعلومات الاستخباراتية يستند إلى التكتيكات التي استخدمها حزب البعث العراقي السابق التي اتسمت بالدقة والسرية». ويقول علي إن قادة «داعش» يعرفون القبائل في المحافظة والنسيج الاجتماعي ما ساعدهم على اختيار أو استبعاد من يرغبون في الانضمام إلى التنظيم.

وحمل الكاتب مسؤولية الأوضاع السيئة في العراق إلى حكومة رئيس الوزراء العراقي السابق، نوري المالكي، الذي قام بتطهير الجيش العراقي من القادة السنة ذوي المهارات والخبرات العالية واستبدالهم ليحل محلهم قادة شيعة أقل كفاءة ومهارة، وهو ما انعكس على أداء الجيش العراقي الحالي.

يقول الكاتب: إن العسكريين الأمريكيين يعتقدون أن التنظيم خطط بعناية للاستيلاء على المدينة، من خلال تسلل مقاتليه إلى المدينة لعزل مبان حكومية متعددة ومن ثم محاصرة وعزل القوات العراقية المحاصرة في تلك الجيوب، وقام بقصفها بكثافة باستخدام العشرات من المركبات المدرعة التي استولى عليها التنظيم، والجرافات المحملة بالمتفجرات التي تساوي عشرة منها الانفجار الذي شهدته مدينة أوكلاهوما عام 1995، وقد قتل وجرح العشرات من القوات العراقية، ما أدى بهذه القوات المنهكة والمنهارة معنوياً إلى الانسحاب من المدينة، واتخاذ مواقع دفاعية خارجها، كذلك فإن القوات العراقية تركت وراءها العشرات من العربات المدرعة والدبابات والمدافع. وقد صبّ صانعو السياسات الأمريكيين جام غضبهم وانتقاداتهم على القوات العراقية عقب انسحابها من المدينة. وأخبر رئيس هيئة الأركان المشتركة، مارتن ديمبسي، الصحفيين خلال قمة «النتو» في بروكسيل الأسبوع الماضي «إن الجيش العراقي لم يطرد من الرمادي وإنما انسحب منها». أما وزير الدفاع الأمريكي، أشتون كارتر، فقد اتهم خلال مقابلة معه الأحد الماضي الجيش العراقي بافتقاره «إلى إرادة القتال»، وقد أخبر الكثيرين داخل «البنجاجون» بذلك.

ويقول الكاتب إن تلك التصريحات أثارت التساؤل الأكبر بشأن المعارك ضد «داعش»: هل يمكن لبغداد كسب الحرب في حال استمرار تفوق القادة في «داعش» على نظرائهم العراقيين من حيث الإدارة والمناورة؟ وقال مايكل نايتس الباحث في «معهد واشنطن»، بالنسبة إلى الرمادي فإن الخسارة ليست من النوع الذي تلقى فيه المسؤولية على القيادة السيئة، حيث تخوض قوات الجيش والشرطة هناك قتالاً منذ ثمانية عشر شهراً من دون مساعدة من حكومة بغداد. ولم تكن أمامهم «أماكن آمنة أو راحة حقيقية أو مفر من القتال». ومما لا شك فيه فإن القتال ضد «داعش» يواجه عقبات، فالقادة العراقيون دون المستوى المطلوب وأثبتوا فشلهم أمام العدو، وقد خسروا العديد من المواقع جراء غياب الدعم



تفاقم عجز ميزان المعاملات الجارية في مصر

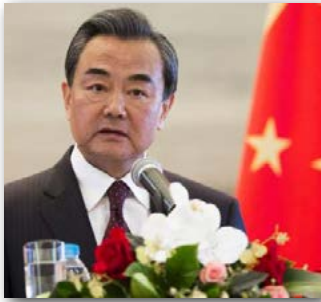
يكون العجز التجاري في ميزان المدفوعات المصري قد تفاقم بشكل كبير خلال عام. وأظهرت بيانات «المركزي» في السياق نفسه، أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر ارتفعت



خلال الفترة المذكورة إلى 5.7 مليارات دولار مقارنة بـ 3.1 مليار خلال الفترة نفسها من العام الماضي. جدير بالذكر أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عدا قطر، قدمت لمصر منحاً ومساعدات وودائع بالبنك المركزي بنحو 35 مليار دولار منذ يوليو من عام 2013.

قال «البنك المركزي المصري»، أمس، في أحدث بيانات صادرة عنه، إن عجز ميزان المعاملات الجارية لمصر بلغ 8.4 مليار دولار في الشهور التسعة المنتهية في مارس الماضي، (الثلاثة أرباع الأولى من السنة المالية 2015/2014، وفق النظام المعمول به في مصر، حيث تبدأ السنة المالية في يوليو من كل عام، وتنتهي في يونيو من العام التالي). وقال البنك إن ذلك العجز بلغ نحو 543.1 مليون دولار في الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة (2014/2013)، وبذلك

المجر أول دولة أوروبية تنضم إلى طريق الحرير الصينية



قالت وزارة الخارجية الصينية إن المجر أصبحت أول دولة أوروبية توقع اتفاقية للتعاون في إطار مبادرة «طريق الحرير» الصينية الجديدة، لتطوير البنية الأساسية للتجارة

والنقل عبر آسيا ومناطق أخرى. وذكر البيان أن وزارتي خارجية البلدين وقّعتا مذكرة تفاهم لما يعرف رسمياً باسم «حزام واحد طريق واحد» في بودابست. ونقل بيان منفصل عن وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، قوله إن الصين ترحب باتجاه مزيد من الدول الأوروبية صوب الشرق وتعزيز التعاون مع الصين والدول الآسيوية الأخرى والمشاركة في مشروع «حزام واحد وطريق واحد» بأساليب مختلفة. وكان الرئيس الصيني، شي جين بينغ، قد قال في وقت سابق من العام الجاري إنه يأمل أن تتجاوز التجارة السنوية مع الدول المشاركة في خطة بكين لإنشاء طريق الحرير حديث 2.5 تريليون دولار خلال عشر سنوات. ونقلت وزارة الخارجية الصينية عن الرئيس المجري، يانوس أدير، قوله إن المجر تأمل بالتعاون الوثيق مع الصين ومواصلة خط السكك الحديدية بين المجر وصربيا ومشروعات بناء أخرى رئيسية.

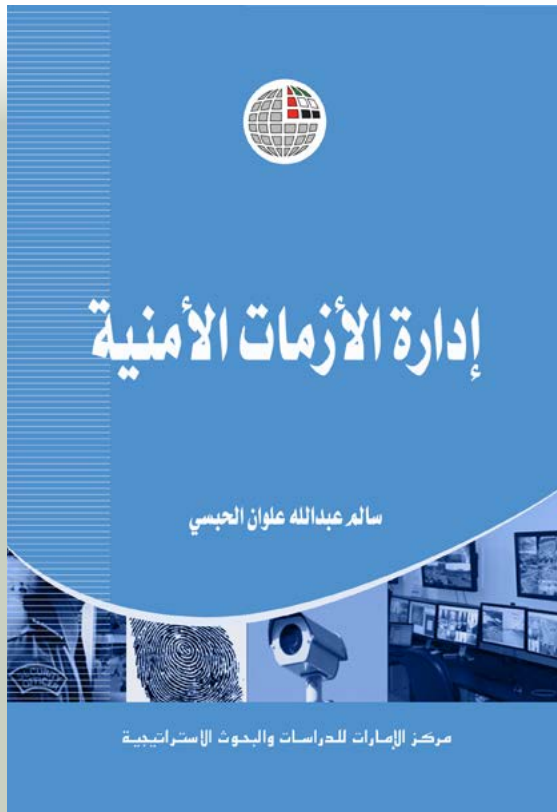
«المركزي الأوروبي»: البنوك الكبرى ستخضع لمزيد من الاختبارات

قالت دانييل نوي، رئيس الذراع الرقابية لـ «البنك المركزي الأوروبي»، إنه ينبغي للبنوك في منطقة اليورو أن تتوقع جولة أخرى من الاختبارات للتحقق من سلامة وضعها المالي في عام 2016. وكانت البنوك الأوروبية خضعت لاختبارات مماثلة العام الماضي، بهدف المساهمة في تعزيز متانة النظام المالي في مواجهة أي أزمات اقتصادية، بعد أن أضحى «البنك المركزي الأوروبي» مسؤولاً عن الرقابة على أكبر البنوك في منطقة اليورو. وقالت نوي في مقابلة مع صحيفة «فليت إم زونتاج» الألمانية، أمس الأحد: «ستكون هناك جولة أخرى عامة وشاملة من الاختبارات لسلامة الوضع المالي (للبنوك) العام المقبل». وأضافت «لكن ذلك قد يطال أقل من 123 بنكاً يخضع لإشرافنا المباشر»، وأشارت إلى أن «البنك المركزي الأوروبي» يجري اختبارات على نطاق أضيق لجوانب معينة على أساس دوري. وقالت «جهات الرقابة على البنوك في اليونان أحسنت أداء مهمتها في السنوات الأخيرة من أجل إعادة رسملة



وهيكلة القطاع المال، والبنوك اليونانية في وضع جيد للتصدي للمشكلات أكثر من أي وقت مضى».

إدارة الأزمات الأمنية



تأليف: سالم عبدالله علوان الحبسي
تاريخ النشر: 2010

أخذت الأزمات الأمنية تفرض نفسها على المجتمعات كافة، وأصبحت موضوع العصر؛ نظراً إلى تأثيراتها البالغة في مظاهر التنمية بمختلف مجالاتها، وفي الأمن والاستقرار في المجتمع؛ الأمر الذي يلقي على عاتق الأجهزة الأمنية محاولة الاستعداد والتهيؤ لمواجهة هذا النوع من الأزمات، من خلال وضع الأسس والمناهج العلمية المعتمدة على عناصر العملية الإدارية، والبعد عن اتباع الأساليب التقليدية في مواجهتها في مراحلها الثلاث: (قبل الأزمة، وفي أثنائها، وبعدها).

ويهدف هذا الكتاب إلى تفصي الأصول النظرية ومفاهيم إدارة الأزمات الأمنية؛ والوقوف على المنظور الإداري للأزمات الأمنية، من خلال عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة؛ والتعرف إلى مدى أهمية دور نظم الاتصالات والمعلومات والخطط والقيادة والسيطرة في مواجهة الأزمات الأمنية. وترى الدراسة أن هناك أساليب عامة للتعامل مع الأزمة؛ نذكر منها: أولاً، الأسلوب الإكراهي، سواء القولي أو الفعلي. وثانياً، الأسلوب التساومي التوفيق، الذي يعتمد على التفاوض أساساً لحل الأزمة. وثالثاً، أسلوب التساوم الإقناعي، الذي يجمع بين أدوات الضغط الإكراهي، وأدوات الضغط التوفيق. وهذا ما تناوله الدراسة في فصلها الثاني تحت عنوان «أهمية دور التخطيط والتنظيم في مواجهة الأزمات الأمنية» مبينة أنه من أجل أن تتم مواجهة الأزمات بالشكل الفعال، لا بد من أن تستند عملية التخطيط لإدارة الأزمات الأمنية إلى جملة من المبادئ أبرزها: العلمية، والمركزية، والإلزامية، والمرونة، والواقعية، والمشاركة والاستمرارية.

وتقول الدراسة: تعدد مستويات إدارة الأزمات؛ وفقاً لحجم الأزمة وأبعادها، ويتبع هذا التعدد، بطبيعة الحال، اختلاف المستويات التي تتعامل مع الأزمة؛ وهي تتدرج من المستوى الرئاسي (الأزمات الدولية، والحروب، والكوارث القومية الكبرى)، إلى المستوى الوطني، فالمستوى المحلي. (الأزمات التي تهدد الأمن الوطني، ويتولى القيادة هنا، قيادات الأجهزة المعنية بالأزمة ورؤساؤها؛ مثل: الوزراء أو المحافظين أو من ينوب عنهم). وأشار الباحث إلى أن من أبرز عوامل نجاح فن إدارة الأزمات ضرورة توافر عنصر الكفاءة في إدارة الوقت، وإنشاء قاعدة شاملة ودقيقة من

المعلومات والبيانات، وتوافر نظم إنذار مبكر، والاستعداد الدائم لمواجهة الأزمات، والقدرة على حشد الموارد المتاحة وتعبئتها، وتوافر نظام اتصال يتسم بالكفاءة والفاعلية. وترى الدراسة أن هناك أساليب عدة يمكن استخدامها في التنبؤ بالأزمات؛ أهمها: مصفوفة تحديد الأولويات للأزمات، ومصفوفة تقييم الأزمات المحتملة باستخدام أسلوب (FINK): ويتم فيها تشخيص المواقف المعبرة عن الأزمة، باستخدام أسلوبين أساسيين؛ هما: تحديد قيمة تأثير الأزمة، واحتمال حدوث الأزمة، ومصفوفة تحديد الأزمات باستخدام معيارَي شدة الخطورة ودرجة التحكم، ونموذج تقييم درجة الاستهداف للأزمات، ونموذج تعلم الإدارة مهارات التنبؤ بالأزمات المحتملة؛ ويعتمد هذا الأسلوب على بناء السيناريوهات المركزة على أبعاد ثلاثة؛ هي: تسجيل النتائج التي تولدت من أزمات سابقة (إعداد محفظة الأزمات)، وفهم أبعاد اتجاهات التغيير في البيئة المحيطة بالمنظمة، وفهم خصائص أفراد المنظمة. ولنجاح

متساعاً من الوقت الكافي لمتخذ القرار. ويوجد بصفة عامة، نظامان أساسيان لتحديد علامات الإنذار المبكر: الأول، هو التسجيل والتوثيق والدراسة للنتائج التي تولدت عن أزمات سابقة، (إعداد محفظة الأزمات). أما الثاني، فهو فهم الأبعاد والهيكل والاتجاهات والتغيير في البيئة الخارجية ومكوناتها، (دراسة البيئة المحيطة). ويجب على كل منظمة جادة في التخطيط لمواجهة الأزمات، أن ترفع مستوى مهارات اكتشاف إشارات الإنذار المبكر لديها، وتعيد صوغه على نحو يوفر التحذير اللازم في الوقت المناسب، من خلال التعرف إلى القدرات الحالية للمنظمة في مجال اكتشاف إشارات الإنذار، بمعرفة درجة الوعي السائد بين المسؤولين فيها، إزاء ما يتعلق بأوجه الضعف والقصور، ومعرفة إن كانت هناك خطة عمل معدة، تنفذ عند اكتشاف إشارات الإنذار أو لا... إلى غير ذلك من هذه المعلومات.

وقد توصلت الدراسة، من خلال هذا الجهد، إلى نموذج قد يساعد على تطوير عمليات مواجهة الأزمات الأمنية، باستخدام الوسائل والأساليب العلمية الحديثة؛ بوصفها نتيجة أساسية من نتائج هذا البحث. كما توصلت إلى مجموعة من التوصيات المهمة التي تتطلب من الأجهزة المعنية بمواجهة الأزمات مراعاتها، والأخذ بها في الإطار المحلي، وفي إطار تعاون دولي وتعاون إقليمي للتنبؤ بالأزمات، ومواجهتها؛ حيث تشكل خبرة كل دولة رصيماً إضافياً للدول الأخرى. ومن أهم هذه التوصيات: الإعداد والتطوير للسياسات والخطط المعنية بمواجهة الأزمة والكوارث، وتدريب الجهات المنفذة عليها، والاستفادة من القادة المتقاعدين -من ذوي الخبرة- في عمليات الأمن الداخلي والأزمات والكوارث، وتجهيز مركز معلومات متطور للعمليات والأزمات والكوارث تصب فيه جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالأزمات والكوارث وربط المراكز، أو غرف العمليات، بالأجهزة المعنية. وإنشاء وحدات للنبؤ بالأزمات الأمنية وإمدادها بكل الوسائل والمعدات اللازمة وربطها بنظم الإنذار المبكر، والعمل في فريق واحد مع مراكز التنبؤ بالزلازل والكوارث، سواء المحلية أو الدولية في كل دولة، وتدريب المختصين في إدارة الأزمات على مهارات: التخطيط، واتخاذ القرار، ووضع السيناريوهات، وتصميم التجارب والتمارين الوهمية، ونظم المعلومات والاتصالات، وعمليات الأمن الداخلي، والإعداد والتجهيز لميادين متكاملة خاصة لتدريب القوات على سيناريوهات مواجهة الأزمات الأمنية.

إدارة الأزمة، ترى الدراسة أنه لا بد من توافر مجموعة من العوامل؛ أبرزها: كفاءة إدارة الوقت، وإنشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات، وتوافر نظم إنذار مبكر، والاستعداد الدائم لمواجهة الأزمات، والقدرة على حشد الموارد المتاحة وتعبئتها، وتوافر نظام اتصال يتسم بالكفاءة والفاعلية. ومن المهم الإشارة إلى أن إدارة الأزمات الأمنية تتعامل مع جذور الأزمة، لا نتائجها فحسب.

وللإعلام دور مهم ورئيسي في تفاعلات الأزمة سلباً وإيجاباً؛ بوصفه خط التماس الأول للتعامل مع الأزمة؛ فهو يتعامل مع الأزمة الأمنية منذ مراحلها المبكرة جداً، ويقدم مناخاً نفسياً يحوطه التوجس والتوتر والبحث عن التساؤلات لدى الجمهور، ويتزايد دور وسائل الإعلام في تكوين المعارف والقيم وآراء الناس؛ ومن ثم تحديد اتجاهاتهم ومواقفهم؛ ومن ثم سلوكهم. كما تساعد وسائل الإعلام على تقديم تشخيص للأزمة، ووضع الاستراتيجيات وآليات التعامل، والمواجهة والتنفيذ، واستخلاص الدروس والعبر من الأزمة. ونظراً إلى الدور الفعال للإعلام في مواجهة الأزمة، أو تصاعدها في جميع مراحلها، لا بد من أن تكون هناك خطط إعلامية للأزمات الأمنية يشترك في إعدادها خبراء ومستشارون إعلاميون وأمنيون وسياسيون أكفاء.

وتمثل الرقابة حلقة أساسية من حلقات العملية الإدارية؛ وهي ترمي إلى التيقن من أن تنفيذ خطة إدارة الأزمة يسير وفق الخطوات المحددة والنهج المرسوم، واكتشاف العراقيل والعوائق وتصحيحها. ولا شك في أن عملية الرقابة عملية مهمة في أجهزة الأمن؛ نظراً إلى كون هذه الأجهزة ذات سلطات واسعة، قد تحدّ من حريات أفراد المجتمع، إذا ما استعملت هذه السلطات استعمالاً خاطئاً لدى بعض الأفراد؛ وهذا قد يوجد سوء الفهم وعدم الثقة بين الجمهور وأجهزة الأمن، في وقت تكون فيه الأخيرة أحوج ما تكون إلى إيجاد علاقة تعاون متبادلة، والحصول على دعم المجتمع، وفهمه، وهي تسعى لتحقيق هدفها المنشود؛ وهو حفظ الأمن والنظام، ومنع الجريمة قبل ارتكابها، أو كشفها بعد ارتكابها.

وتقول الدراسة إن نظام الإنذار المبكر بالأزمات، في حال تصميمه بكفاءة، ينجح في احتواء الأزمة الأمنية أو منعها، أو التنبؤ باحتمال حدوثها، عندما يكون هناك وقت متاح لمتخذ القرار لاتخاذ قرار سليم لمواجهة الموقف، وعلى العكس من ذلك، فقد يخفق هذا النظام، عندما لا يوفر

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ينظم محاضرة حول «العلاقات العربية-الفرنسية في ضوء متغيرات المنطقة»

وشارك الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، في القمة الخليجية التشاورية التي استضافتها العاصمة السعودية الرياض في شهر مايو الماضي، ليكون بذلك أول زعيم غربي يشارك في قمة خليجية منذ تأسيس «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» عام 1981. وثمة توافق واضح بين فرنسا ودول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» إزاء العديد من تطورات المنطقة وقضاياها، ولاسيما فيما يتعلق بدعم نظام الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، والأزمة في اليمن، حيث تؤيد فرنسا عملية «عاصفة الحزم» التي يقودها التحالف العربي المكوّن من دول خليجية وعربية ضد الحوثيين في اليمن.

حصل الدكتور عبدالكريم بن عتيق، على درجة الدكتوراه في القانون من «جامعة ليون» في فرنسا، وعلى دبلوم من «معهد الدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية» في باريس، ودبلوم الدراسات العليا من «معهد تدبير الموارد البشرية» في باريس، ودبلوم الدراسات المعمّقة، تخصص علم اللسانيات من «جامعة السوربون» في باريس، والبكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، من «جامعة محمد الخامس» في الرباط. ويشغل حالياً مدير النسخة العربية، لمجلة «الدفاع الوطني» في فرنسا، وعضو مركز الدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية في باريس، وبن عتيق كاتب ومحلل سياسي، وله إسهامات ومشاركات في مؤتمرات محلية ودولية عدة، كما أنه مسؤول عن شبكة علاقات أكاديمية وسياسية في فرنسا والمغرب، والمدير العام لـ «مركز ديوان الخبرة» في الرباط، ومسؤول عن المؤسسة العامة للاستثمارات في ليون في فرنسا.

ينظم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ضمن أنشطته وفعالياته العلمية والثقافية، محاضرة تحت عنوان «العلاقات العربية-الفرنسية في ضوء متغيرات المنطقة»، سيلقيها الدكتور عبدالكريم بن عتيق، وزير التجارة الخارجية السابق في المملكة المغربية؛ وذلك يوم الأربعاء المقبل، الموافق 10 يونيو 2015، في تمام الساعة

السابعة والنصف مساءً في «قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان» في مقر المركز في أبوظبي، و«الدعوة عامة». وستتناول المحاضرة واقع العلاقات العربية-الفرنسية في ضوء المتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وخاصة تحولات ما بعد ما سُمّي بـ«الربيع العربي»، التي أثرت بشكل واضح في مواقف القوى الكبرى، وفرضت عليها إعادة حساباتها إزاء دول المنطقة، بحثاً عن صيغ جديدة تحافظ على مصالحها في المنطقة، وفي مقدمة هذه القوى فرنسا.

وستناقش المحاضرة مجموعة من الأطروحات الواردة في الرؤية الاستراتيجية للسياسة الخارجية الفرنسية، وكيف يتم التعامل مع مستجدات المنطقة بدءاً من «المد

الداعشي» إلى «عاصفة الحزم»، مروراً بالخطر الإيراني. وستسلط المحاضرة الضوء على التوجه الفرنسي المتزايد نحو الاهتمام بمنطقة الخليج في الآونة الأخيرة، وأهداف هذا التوجه ومنطلقاته الرئيسية، في ضوء تحركات الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، الأخيرة في منطقة الخليج العربي، ومسؤولين فرنسيين كثيرين، التي تنطلق من قناعات واضحة مفادها، أن دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ركيزتان أساسيتان للاستقرار، لا في الشرق الأوسط فحسب، ولكن في العالم العربي كله.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

يتشرف
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
بإدعوتكم إلى حضور محاضرة بعنوان:

**العلاقات العربية الفرنسية
في ضوء متغيرات المنطقة**

يلقيها
د. عبدالكريم بن عتيق
وزير التجارة الخارجية السابق، المملكة المغربية،
وعضو مركز الدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية بباريس،
ومدير مجلة الدفاع الوطني - النسخة العربية

وذلك في الساعة 7:30 من مساء
يوم الأربعاء 10 يونيو 2015
في قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، في مقر المركز بمدينة أبوظبي

لطفًا، نرجو تأكيد الحضور مسبقًا على البريد الإلكتروني:
confdept@ecssr.ae
هاتف: 4044444، 971 2 4567 | الوطني - الإمارات العربية المتحدة
www.ecssr.ae
يرجى إيراد بطاقة الهوية الإماراتية في قاعة الاستقبال

الدعوة عامة
(الترجمة الفورية مباحة)